



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

فاضل علي عثمان البدران*: قطاع النفط والغاز في العراق: تركيبة معقدة بحلول مجزئة نظرة لما بعد العقد الثاني من هذا القرن

قبل الدخول في صلب الموضوع لإلقاء نظرة على قطاع النفط والغاز في العراق في فترة ما بعد العقد الثاني من هذا القرن، اريد ان اذكر انني اطلعت على مقالة منشورة على شبكة الاقتصاديين العراقيين للأستاذ الدكتور مظهر محمد صالح حول الاصلاح المالي للعراق 2018-2020 ورؤية الاستاذ عدنان الجنابي عن هذه المقالة.

لقد بيّن الدكتور مظهر ان ميزان المدفوعات تشكل ايرادات النفط فيه نسبة 98%، وان الإيرادات النفطية لا تقل عن 92%، وان مساهمة القطاع في مكونات الناتج المحلي الاجمالي تتراوح بين 50%- 46% من تركيب ذلك الناتج، وان العراق سينصرف الى عجز ثلاثي يصعب تفكيكه، وان ميزانيات العراق السنوية تعتمد على العوائد النفطية. وما يزال التحدث منذ سبعينيات القرن الماضي عن برامج انمائية للتخلص من مشكلة الاقتصاد الريعي مستمراً.

منذ خمسينات القرن الماضي وحتى الآن، فان الاعتماد على واردات النفط، ومن ثم ادخالها ضمن الميزانية التشغيلية للعراق، قد قيد اقتصاده لمردود احادي، ولم يتجه الا في اوقات نادرة للبحث جدياً على التخلص من هذا القيد.

ولقد بيّن الخبير الاقتصادي ان محاولة التخلص تدريجياً من هذا القيد بإعطاء بعض الحلول التي من الممكن، من خلال مركزه المهم، ان تكون جزءاً من سياسة الحكومة الاقتصادية وان يذهب بالنظر جدياً لتنفيذ قسم منها.

ولو نظرنا كذلك الى تعليق الخبير الاقتصادي النفطي الاستاذ عدنان الجنابي، المتمرس عملياً ونظرياً سواء في قطاع النفط او الاقتصاد، على المقال فقد بدأ بإبراز السلبيات التي تعاني منها الدول الريعية والسلبيات التي يعاني منها العراق سياسياً، وانعكاسها على الاقتصاد. وكذلك اعطاء لبعض الحلول السريعة لموازنة عام 2018، ومن ثم الدخول في خطة طويلة الامد، صعبة التنفيذ في دولة مثل العراق بظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

الكل ينظر الى وزارة النفط كمنقذ لأزمات العراق الاقتصادية، علماً بأن وزارة النفط تتحكم فقط بكميات النفط التي يمكن انتاجها، فهي لا تتحكم بأسعار النفط ولا بالطريقة التي تُبَعَثُ فيها واردات النفط الخام. ويطلب منها ان تقوم بكل ذلك على ان لا ترهق ميزانية الدولة بما يحتاجه القطاع سواء في مجال النفط او الغاز او البنى التحتية.

ونشرت شبكة الاقتصاديين العراقيين ان وزارة التخطيط تعتزم إطلاق رؤية اقتصادية الى عام 2030، أسوة بما يجري حالياً في معظم دول المنطقة، وهناك بعض التحفظات على تلك الرؤية:

1. لا يمكن اعتبار اعادة اعمار المحافظات المدمرة جزءاً من الرؤية الاقتصادية، لان ذلك يعتبر اعادة الحال كما كان عليه. ويجب اعطاء اعادة الإعمار الافضلية قبل المشاريع الاقتصادية، علماً بأن ذلك سيستغرق 5-8 سنوات، ولهذا فان معالجة اعادة الإعمار تجب ان تكون خارج اي خطة اقتصادية.
2. اما تحريك ملف الاستثمار وخطط الاصلاح الاقتصادي والمالي ومكافحة الفساد
3. والمعلن عنها منذ 2003 وحتى الآن (Deja Vu). لا يمكن ان يعتبر ذلك جزءاً من الخطة الاقتصادية، لأنها في الحقيقة اجراءات ضرورية الا انها ليست انتاجية.
4. كما ان مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وغيرها من الأساليب
5. التي ذكرت، وان العراق سيكون نموذجاً لدولة المؤسسات، هو حلم نتمنى ان يتحقق.
6. متى سيتحول العراق من دولة ريعية الى دولة انتاجية؟ فالكل ينادي الى ذلك منذ السبعينات من القرن الماضي. الا ان مثل هذا التوجه يجب فيه تجنب اهمال تنمية قطاع النفط والغاز، بل وأن يكون على رأس قائمة متطلبات التنمية والاستثمار حتى عام 2030.
7. وعلى العراق اجراء قفزات انتاجية وزيادة الواردات من تصدير النفط والغاز، وذلك لأهمية هذه الفترة بسبب التوقعات لمستقبل استهلاك الطاقة، إذ انه بعد العقد الثالث من القرن فإن النفط سوف لا يشغل حيزاً كبيراً في استهلاك الطاقة. وحتى وان حدثت وفرة في واردات النفط، فيها يمكن انشاء صندوق للأجيال القادمة، اسوة ببعض الدول التي سبقتنا في هذا المضمار.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

8. لا يمكن الاعتماد على الموازنات السنوية بزيادة الضرائب وواردات الكمارك، التي زيادتها تعني زيادة في استيراد سلع غير ضرورية، وإغراق السوق بمزيد منها وغيرها من المواد التي لا تدخل في زيادة الانتاجية الزراعية والصناعية، من الضروري ايضاً دراسة رفع الدعم عن المواد الغذائية والمنتجات النفطية.

9. الخطط التي تضعها وزارة التخطيط اكثرها تفأولية، وهي لا تأخذ بنظر الاعتبار الازمات ولا كفاءة الاجهزة التنفيذية، وبالتالي تفشل معظم هذه الخطط من تحقيق الاهداف الموعودة.

كان من المفروض دعوة استشاريين من خارج العراق للعمل مع الكادر الوظيفي للوزارات المختلفة، وتحت إشراف وزارة التخطيط. وان تعقد ندوات لمناقشة الرؤية من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية والفنية، والتوقعات التي ستجري في العالم خلال فترة الرؤية، ولوضع المسودة النهائية بتفاصيلها. ونأمل ان لا يحدث لها كما حدث للاستراتيجية الوطنية للطاقة بعد جهود حثيثة لإكمالها، والتي انتهت بها الحال على الرف.

1. المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على قطاع النفط والغاز

انها ليست بظاهرة غريبة، فإنها نمت وتفشت بعد عام 2003 عندما حدثت الفوضى السياسية والاقتصادية من جراء تغيير النظام فجأة وبدون مقدمات، ولم يتم احلال نظام اقتصادي او سياسي جديد مبني على مرتكزات اساسية. وفي الحقيقة، فان انهيار العراق الحديث قد بدء منذ عام 1980، بالفقدان التدريجي للبنى التحتية للهيكلية الادارية التي تم انشاؤها بين 1970-1980، بسبب الحروب المتلاحقة والحصار الاقتصادي وهجرة الكوادر الادارية الفنية، وعدم تعويضها بجيل جديد ليحل محل الجيل القديم.

تاريخياً، ولدراسة ما وصل اليه الحال، لابد من دراسة النكبات والفشل والتغيرات التي حدثت في العراق خلال أكثر من خمسين عام، وتأثير ذلك على فقدان المجتمع لكثير من الكوادر الوطنية الجيدة.

عند العودة لعام 1958 وتغيير النظام، لم تبدأ مسيرة جديدة، ولم يمر عام واحد حتى بدأ المجتمع بالانشقاق. ففي عام 1959، بدأت السياسة العراقية تتجه نحو تغيير سلوك المجتمع،



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

من تقليص تنمية القطاع الخاص الى التوجه نحو السلوك الاشتراكي. وتم عقد صفقات مع الاتحاد السوفيتي (المنحل) لبناء مصانع جديدة كبيرة وتسليح الجيش العراقي، ولم يواكب هذا التغيير اي تغيير في طبيعة المجتمع العراقي، بل بقي على تخلفه. وبدأت النخب الوطنية تتضاءل من جراء الصراع الفكري، فهي اما ان تقبل بأن تتجه بنفس الاتجاه او الانكماش. وذهبت في ادراج الرياح خطط مجلس الاعمار لإكمال البنى التحتية وكذلك ما تم التخطيط له خلال 1952-1958. وجاءت الضربة الاخرى عام 1964 عندما امم القطاع الخاص الذي كان بالأصل هزياً، تقليداً لما تم تنفيذه في دول اخرى في نفس المنطقة.

في عام 1960 صدر قانون 80، لتحديد مناطق عمليات شركات النفط الاجنبية، والذي حقق انتصاراً سياسياً للعراق، الا انه خسره اقتصادياً لتباطؤ تطوير قطاع النفط فيه. وجاءت هزيمة حرب 1967، وتحطيم الجيوش العربية لتندق اسفياً في تطور المجتمعات العربية وازدهارها.

وفي عام 1968 شهد العراق تغييراً في النظام والتوجه الى الاقتصاد المركزي الشمولي، ثم عمليات تأميم النفط في 1972-1975، وأنتج كذلك مكاسب سياسية. وكانت مكاسبه الاقتصادية غير ظاهرة حتى حرب 1973، التي حققت مكاسب اقتصادية للبلدان المنتجة للنفط بضمنها العراق، الا ان استفادة الدول الاخرى لتعديل اتفاقياتها مع الشركات المنتجة للنفط كانت على حساب العراق.

مرّ العراق في فترة 1974-1979 في بناء هياكل ادارية، قد نعتبرها فترة ازدهار مؤقت بالرغم من بعض المناكفات السياسية، والتوجه نحو حكم الحزب الواحد وعزل كافة الفئات السياسية والنخبة التي لا تؤمن بهذا الاتجاه.

ان الواردات الضخمة التي حققها العراق في مجال تصدير النفط غطت على المشاكل الاخرى، الا ان العراق محكوم عليه بأن لا تمر عليه فترة استقرار. فلقد تغير رأس النظام وتم اقضاء كوادر قيادية كان لها الباع الطويل في بناء تلك الفترة، وسرعان ما دخل العراق في حرب طاحنة لمدة 8 سنوات وخسر العراق في هذه الفترة جيلاً كاملاً من الشباب. واهدرت كافة المبالغ التي كانت مودعة في البنك المركزي العراقي، والتي كانت تقدر بـ 40 مليار دولار.

وذهب العراق الى الاقتراض من الدول العربية المجاورة وشراء الاسلحة والمعدات، وكانت هذه النكسة الاقتصادية الاولى التي لم يشفى منها العراق حتى الآن، وما ان انتهت هذه الحرب البائسة التي انتهت بلا غالب ولا مغلوب، وفقدان جيل بأكمله.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

كان من المتوقع ان يصل الجيل القديم بجيل جديد، لكن بدأت الهجرة للنخب الوطنية والمواطنين الذي كان لديهم مواقع مهمة في بناء الدولة، وأحدث ذلك فراغاً اجتماعياً هائلاً ظهرت نتائجه بعد عدة سنوات. وفجأة دخل العراق في حرب مدمرة اخرى عام 1990، وحصار اقتصادي خانق لمدة 13 سنة والذي اتى على ما تبقى من اقتصاد ومجتمع وبنى ارتكازية وهجرة وتقاعد وأحدث شللية خانقة.

وكان العراق لم يكتفي بهذا القدر من الدمار، فجاء الغزو الامريكي عام 2003 حيث ان عملية احتلال العراق كانت بمثابة وضع حجر اساس لمشروع تفتيت منطقة الشرق الاوسط، والذي تبعه ما يسمى بالربيع العربي.

ان تطور الاحداث على الساحة العراقية وحدث مراحل التقسيم الاجتماعي والديموغرافي الذي افزره احتلال العراق ودخول ثقافة الطائفية هي بمثابة العوامل المساعدة لإنجاز عمليات التقسيم. ولقد تردد في الاعلام ان ما يحدث هو نتيجة للتكوين الاجتماعي للعراق في بداية القرن السابق، فالحرب الاهلية الدائرة الآن ستلغي المجتمع العراقي الواحد، ومن ثم سيتم رسم خريطة اثنية تضمن لكل مكون الاستقلالية والامان والحماية من بطش المكون الاخر، وذلك من خلال الوصاية الخارجية لعدم تمكن هذه المكونات من التعايش بأمان ورفاهية، لتخلفها عن المسيرة العالمية في التقدم والازدهار.

ان تدخل الولايات المتحدة الامريكية عام 2003 ادى الى تدمير الدولة العراقية، وتفكيك مؤسساتها العسكرية والامنية التي تميزت بانها المؤسسات الوحيدة التي وحدت البلاد وحفظت سيادة الدولة العراقية. كما ان التغيير للنظام العراقي بدون دراسة وتخطيط لإحلال نظام آخر لم تكن سوى سياسة خاطئة تجاهلت واقع المجتمع العراقي وواقع الشرق الاوسط وتاريخ العراق الممتد عبر الاف السنين.

نعود الى ما جرى بعد احتلال العراق، ففي حل الجيش العراقي وعمليات الاجتثاث ودخول من هب ودب في مجال السياسة والاقتصاد، تبخر آخر ما يمكن وصفه ببقايا الجيل القديم من خلال الهجرة والتقاعد. وأدى ذلك الى ملء الفراغ من قبل جيل عاش ويلات الحروب والحصار، ووجد ان ما يعوضه على تلك النكبات هو الفائدة الشخصية والعائلية والطائفية والعنصرية مجتمعة مع بعضها، وتمزقت اشلاء الدولة واعتبرت دولة فاشلة بكل المقاييس، وهي تتعرض بصورة دائمة للتمزقات الداخلية والخروقات الخارجية.

ان من نتائج هذه النكسات هو انكماش العراق وانهيار الاجهزة الادارية، وتحول العراق الى كيان لا هوية له. وتم فقدان الاتصال مع العالم بصورة صحيحة، الا من خلال الوسطاء



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

والوكلاء، لعدم تمكن الجيل الإداري الجديد من تواصل تدريبه وحصوله على الخبرة اللازمة لاستيعاب المتغيرات التي تحدث في العالم للأسباب التي بينت سابقاً، وللنقص الكبير في الكوادر القيادية ومجموعة الخبراء والاستشاريين.

ان الجيل الجديد بعيد كل البعد عن امكانية استيعاب التقدم المطرد والمستمر في العالم الخارجي، وتدرجياً حل الاقارب والمؤيدين والانتهازيين ليكونوا مجموعة من الوسطاء والوكلاء، وأصبحوا مفتاح العلاقة بين الدولة والجهات الخارجية.

على الدولة ان تجري حواراً جدياً مع نفسها، وعزل كل الجهات المنتفعة سواء المؤيدة والمعارضة، والاعتماد على نخبة مختارة للدخول في حوار جدي لدراسة الخلل الذي اصاب المجتمع العراقي، لتجنب افشال ما يمكن اصلاحه ووضع خارطة طريق لتطبيقها بمراحل.

وتعطي الافضلية للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وهنا لا بد من استعمال خبراء حياديين من العراق، واجانب لهم خبرة طويلة مع دراسة لتاريخ العراق ومجتمعه ومكوناته. ان ما حدث مؤخرًا، ان بعض السياسيين الذين ينتمون الى مجتمعات ذات طبيعة متغايرة في المجتمع العراقي وجهلهم بتاريخ المجتمع وتراجعهم، فشلوا في بناء اقتصاد مزدهر بالرغم من وجود عوامل النجاح – ان تم تطبيقها بصورة صحيحة.

ان فكرة الحوار الوطني بين فئات المجتمع العراقي المختلفة واردة لو اعتبرت جميعها متساوية القوى، ولا تسيد لطائفة على اخرى. ومثل هذا التعامل مع الفئات سيشجعها على الاندماج في المجتمع وانسجامه. ان التعامل القمعي في التاريخ مكتوب له دائماً الفشل، وان ضرورة احترام الاختلاف في العقائد والاديان والطوائف والعادات هو من المؤشرات التي برزت في القرن الواحد والعشرين.

أصبح العراق احدى الدول الطاردة لمواطنيها بدءاً من الحرب العراقية الايرانية في عام 1980، وتزايد ذلك خلال فترة الحصار الاقتصادي للعراق (1991-2003)، وازدادت هجرة الكفاءات بعد هذا التاريخ. وكان معدل التدهور مخيفاً جداً خلال هذه الفترة. لو نظرنا للدول العربية الاخرى كمصر ولبنان، لوجدنا ان مهاجريها لديهم تواصل دائم مع بلدانهم لشعور المواطنه لديهم، عكس المواطنين العراقيين المهاجرين، حيث لا تنظر الحكومات المتعاقبة الى اهميتهم وانتمائهم للمجتمع. اضافة الى هجرة الكفاءات، فان احالة بعض المتمرسين على التقاعد وعدم الاستفادة منهم بعد ذلك، وعدم التواصل بين الاجيال، كان من السمات الرئيسية للمجتمع العراقي بعد عام 2003.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

هنالك شكاوى عديدة من قبل المسؤولين بان العراق لا يسير بصورة صحيحة، نظراً لفقدان الكفاءة والخبرة والقدرة على اتخاذ القرارات الصحيحة. وتفاقم الفساد الاداري والمالي، وتحول المجتمع مرة اخرى كما كان منذ قرن من الزمان، الى المحاصصة الطائفية والعنصرية والعشائرية.

لا توجد بيانات او احصائيات عن الكفاءات العراقية، لا داخل العراق ولا خارجه، بحيث يمكن العودة إليهم عند الحاجة، وخاصة في بلد يفترق الى الكفاءات والخبرة بعد هذه النكسات المتتالية والحروب.

يستمر الاتجاه بان فقط من يؤيد جهات سياسية معينة هو من يقع عليه الاختيار، وحتى في مجال الاستثمار، فان رجال الاعمال العراقيين هم آخر من يدعون للاستثمار والعمل في العراق. وهم ليس لديهم الدعم والحماية من قبل الحكومة العراقية، خلافاً للشركات الاجنبية المدعومة من قبل حكوماتها.

ان أكبر نكسة حدثت في تاريخ العراق السياسي والامني والاجتماعي الحديث في منتصف عام 2014، من احتلال مجموعة ارهابية وسيطرتها على ثلث مساحة العراق، وتبعها انهيار في اسعار النفط الخام وشلل اقتصادي مما اجبر الحكومة على اعطاء الافضلية لتحرير اجزاء العراق من تلك العناصر الارهابية، وخاصة احتلالها لمحافظة نينوى، ثاني أكبر محافظة في العراق، وانهيار الجيش وفقدان معظم اسلحته وتجهيزاته

وفي هذا التوجه، أصبح العراق بحاجة الى مبالغ ضخمة لإعادة بناء المدن المتضررة، والى النظر الى اعادة تركيب هيكلية الدولة بعد تحرير معظم المناطق التي سيطر عليها الارهاب، واعداد النازحين الى مناطقهم، وكذلك معالجة العلاقة مع اقليم كردستان بباقي المحافظات العراقية. فمنذ عام 2003 وحتى الآن، واصرار الاقليم على الاستفتاء للانفصال والاستقلال، فلا بد من ايجاد حل لتلك المشكلة حيث ان دستور عام 2005 قد بنى العراق على انها دولة فيدرالية موحدة.

ومع الاسف الشديد، فقد تم اجراء الاستفتاء بالرغم من معارضة الحكومة ومعظم دول العالم. وستكون نتائج ذلك وخيمة على الاقليم وباقي مناطق العراق. ان الاعلان عن الاستفتاء واجراؤه مكن عدة جهات خارجية من التدخل في شؤون العراق الداخلية، وابتعدت الحكومة الفيدرالية وحكومة الاقليم من التركيز على المشاكل الامنية والاقتصادية والمجتمعية.

2. رؤى حول النفط في العراق



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

يدعو الدستور العراقي لبناء سياسات استراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز باعتبارهما ثروة البلاد، ويجب ان تعود بفائدة كبرى للشعب العراقي، بالاعتماد على التقنيات العالمية الحديثة في صناعة النفط والغاز والدخول في استثمارات عالمية لما تحتاجه الصناعة من استثمارات كبيرة في تطوير صناعة النفط والغاز. وبالرغم من تبني الحكومات المتعاقبة وتأييدها ما جاء في دستور عام 2005 الا اننا لم نلاحظ تقدماً كبيراً في تطبيق ذلك.

ان زيادة مدخولات العراق من تصدير النفط لم تأت من زيادة وتائر التصدير فقط، ولكنها جاءت من جراء الزيادة في اسعار النفط الخام عالمياً، علماً بان العراق يحتاج الى استراتيجية لتصعيد الناتج الاجمالي بوتائر عالية، لتجاوز سنوات النكبة والمآسي التي عانى منها الشعب العراقي، ولتجنب حدوث مشاكل في حالة انخفاض اسعار النفط.

ان العراق يمتلك احتياطي كبير من النفط والغاز، ومن الضروري جداً ان تجرى دراسة متكاملة لمعرفة الاحتياطي من خلال دراسات استكشافية ومكمنية حديثة، وتحديد كميات الانتاج من الحقول المنتجة والمكتشفة، والتراكيب التي يمكن ان تدخل في الانتاج مستقبلاً.

كما يجب ان يجري استغلال الغاز الطبيعي المصاحب والغير مصاحب بطريقة صحيحة وتجنب هدر الغاز الطبيعي الفائض لسنوات خلت ووضع الوسائل والطرق العلمية لتنفيذ ذلك.

ولهذا فان العراق بحاجة الى تبنى سياسة نفطية واقعية وعلمية، وتحديث صناعته النفطية من خلال تشجيع الاستثمار بأوسع اشكاله، وكذلك توفير تقنيات ادارية جيدة للعمل على انشاء شركات عراقية خاصة وشركات تشغيلية كبيرة، لغرض تطوير احتياطيات النفط والغاز غير المستغلة حتى الان، بالرغم من مرور حوالي 100 عام من اكتشاف النفط في العراق.

بإمكان العراق استخلاص أفضل الشروط والعوامل التي يمكن بها التعاقد مع الشركات العالمية والاتفاق مع الحكومات الاخرى من خلال ضوابط تستفاد منها كافة الاطراف. كما اننا نؤيد اعادة تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية وربط الشركات والمؤسسات النفطية الوطنية بها على ان تحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

وبالرغم من اننا شجعنا سابقاً على دخول الشركات الاجنبية الى العراق، الا اننا قد وصينا باتباع سياسة التعريق والتدريب والتطوير وبناء صناعة تدار بأيادي عراقية وبعمالة عراقية قدر الامكان.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ان وجود سياسة نفطية رشيدة هي غاية جميع العراقيين، وندعو ان تساهم جميع الاطراف السياسية العراقية في بناء ويجاد اجماع وطني حول هذه القضية المركزية التي لها هدف واحد، وهو المصلحة العليا للبلد وخدمة الشعب العراقي.

مرت الصناعة النفطية العراقية بحقب زمنية مختلفة؛ من هيمنة الشركات الاجنبية في عشرينيات القرن الماضي، الى حقبة التأميم بداية السبعينيات، إلى مرحلة نهضة وتطور الجهد الوطني من خلال تأسيس شركة النفط الوطنية ومنحها حصراً حقوق استثمار النفط والمواد الهيدروكربونية في جميع الاراضي العراقية. قد تم ذلك وفقاً لما تضمنته نصوص قانون تأسيسها رقم (11) لسنة 1964 والقوانين (97-123) لسنة 1967 والتي حددت مسؤولياتها.

وتطور وتوسع جهد الشركة في قطاع الاستخراج، اذ بلغ انتاج النفط ذروته اواخر عام 1979، عندما وصل الى ما يزيد عن 3.5 مليون برميل، رافق ذلك التطوير لطاقت النقل والتصدير. كما أصبح العراق مصدراً للمنتجات النفطية بعد توسيع طاقت التصفية الى حوالي 700 ألف برميل يومياً.

ورغم هذا التطور والارتقاء والتقدم في الصناعة النفطية، الا ان شركة النفط الوطنية لم تسلم من فايروس (المزاج المتقلب) الذي يصيب السياسة النفطية بين الحين والآخر، فصدر ذلك القرار المؤلم بحل الشركة ودمج نشاطاتها بوزارة النفط عام 1987 مما ادى الى اختلاط مبادئ السياسة النفطية بمقومات صناعة النفط، ولكن أكثر وضوحاً حيث لم تكن هناك سياسة نفطية واضحة. وعملت الدولة منذ بداية التأميم عام 1972 على زيادة وتائر الانتاج بدون وضع مرتكزات اساسية، لا لسياسة نفطية واضحة المعالم وفق لرؤيا بعيدة المدى، ولا لصناعة نفطية رصينة تتجنب التذبذب في الاهداف الرئيسية.

وبدأ القطاع النفطي يواجه النكسات المتتالية، ودخلت الصناعة النفطية مرحلة جديدة من المعاناة بعد سلسلة من عمليات التدمير والقصف والحصار وشحة الموارد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية وغيرها، نتيجة السنوات الثمان للحرب العراقية الايرانية عام 1980، ثم حرب الخليج الثانية عام 1990، حيث استهدفت كافة منشآت النفط الاستراتيجية والتحويلية، من منشآت إنتاج وخرن ونقل وتصفية وتصنيع غاز ومنشآت تصدير، بضربات موجعة ومباشرة، تلاها حصار شامل ومدمر. وتوقفت كلياً عمليات التصدير عبر كافة الموانئ على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وتقادمت خلالها منظومات الصناعة النفطية في جميع مفاصلها، وانخفض الانتاج الى اقل من 500 ألف برميل يومياً خلال سنوات العقوبات الاقتصادية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

وبعد بدء برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996، ورفع معدلات التصدير تدريجياً وفق البرنامج المذكور تحت سقف حدد أولاً بـ 1.6 مليار دولار كل ست أشهر، ثم رفع إلى 2 مليار دولار، فإن السلوك المكملي بدأ بالتغيير نتيجة لصعود مستويات الماء في النفط المنتج وتردي نوعية مياه الحقن.

ثم جاء عام 2003 حيث أعلن عن اعتماد خطة لتصاعد معدلات الإنتاج إلى 3 مليون برميل يومياً بحلول 2006، مع العلم أن مستوى الإنتاج قبل حرب الكويت بلغ نحو 3.2 مليون برميل يومياً. إلا أن هذه التوقعات لم تتحقق، وانخفض الإنتاج من 2.8 مليون برميل يومياً قبل حرب 2003 إلى 1.5 مليون برميل يومياً.

فرض الواقع المتردي نفسه لاحقاً ولم تستطع شركة نفط الجنوب على بلوغ الإنتاج المخطط 1.8 مليون برميل يومياً، و 440 ألف برميل يومياً لشركة نفط الشمال بسبب تأخر تنفيذ العديد من المشاريع وأعمال الحفر وزيادة نسب الماء في النفط، بالإضافة إلى الوضع الأمني المتدهور وعمليات التخريب التي طالت عدداً كبيراً من المنشآت النفطية، وتوقف عمليات التطوير والاستثمار.

واستمرت الوزارة في وضع الخطط الاستكشافية والتطويرية والإنتاجية، وآخرها كانت خطة التطوير 2011-2014، والتي وضعت هدف للوصول إلى طاقة إنتاجية تبلغ 6500 مليون برميل يومياً، إلا أن هذه الخطط ضلت مجرد طموح للوزارة دون أن تستند إلى معطيات قابلة للتنفيذ. ولم يكن هناك دور لا للحكومة ولا لمجلس النواب في مناقشة ورسم وتحديد هذه الخطط وإقرارها، ومن ثم تأشير ومتابعة التنفيذ وتحديد أسباب الحيد والمحاسبة عن التقصير.

وفي أعقاب إبرام عقود جولات التراخيص التي انطوت على طاقات إنتاجية كبيرة يبلغ مجموعها حوالي 11.3 مليون برميل يومياً، سرعان ما تبين أن الوصول إلى هذه المستويات غير ممكن لأسباب فنية ولوجستية، مما دفع وزارة النفط إلى التفاوض مع مقاولي هذه العقود لتخفيض سقف الإنتاج حيث لم تكن تلك الأهداف قد وضعت ضمن إطار استراتيجية واضحة ومدروسة، بعيداً عن التجاذبات والغايات السياسية.

أما حجم الاحتياطي الثابت الذي يمكن استخراجه من الحقول المكتشفة فيقدر بأكثر من 151 مليار برميل، وهناك الكثير من المساحات التي لم يجر فيها مسحاً جيولوجياً كاملاً. فكثير من قطاعات الصحراء الغربية لم ترسم لها خرائط بتروجيولوجية دقيقة، ولم تستكشف نتيجة توقف عمليات الاستكشاف. ولا يزال العراق حتى الآن يفتقر إلى الدقة في تحديد احتياطي النفط والغازي، ولا زالت هناك آراء متباينة في تحديد حجم الاحتياطي المثبت والمحتمل، حيث يقدر



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

الاحتياطي الغازي بحدود 131 ترليون قدم وفقاً لما هو متوافر من إحصاءات ومعلومات، والتي تعتمد الوزارة على قدراتها في تحديده، بدون الأخذ بنظر الاعتبار، منذ الثمانينيات والى حد الآن، التطورات التكنولوجية المتقدمة.

ان مجمل الاحتياطيات الغازية المثبتة في العراق هي من الغاز المصاحب الناتج من الحقول النفطية المنتجة، حيث تصل الى 82% من الاحتياطي الغازي حالياً، وهو الاكثر اهمية لرفد الصناعة المحلية وقطاع الطاقة وتغطية الطلب المحلي.

ان العراق يحرق سنوياً كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، وفي الوقت الذي تستمر فيه عملية حرق الغاز فان العراق يقوم باستيراد الغاز الطبيعي بأسعار عالية، وهو يعاني من نقص شديد في كميات الطاقة الكهربائية فيقوم بشرائها.

ومع ان خطوة استثمار الغاز المصاحب في حقول البصرة جاءت متأخرة لكنها على الطريق الصحيح، وينبغي على وزارة النفط القيام بدراسة بقية الحقول في الوسط والشمال، والتي لا تقل أهمية في استحقاقها للاستثمار من اجل الغاز الطبيعي، وطرح استغلال الغاز فيها للاستثمار والتنافس. كما ينبغي تحديث الدراسات التي انجزت حول استغلال الغاز، لأن معظمها قد تقادم عليه الزمن، ولم تأخذ بنظر الاعتبار الزيادة المتوقعة في معدلات انتاج النفط الخام.

ان اسباب عدم استطاعة العراق على توظيف ثروة الغاز يعود لغياب الرؤية الاستثمارية وسوء التخطيط وعدم التنسيق بين الوزارات المعنية: الكهرباء والنفط والصناعة، وإصرار وزارة النفط على عدم اخذ تصدير الغاز بنظر الاعتبار.

ولا يختلف واقع حال صناعة تكرير النفط في العراق عن القطاعات الاخرى من عدم قدرتها على تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، بسبب انخفاض قدرتها الانتاجية الناجمة عن قدم الوحدات الانتاجية، وعن ضعف الاستثمار وانخفاض مستوى التطور التكنولوجي، والى الاضرار الفادحة التي تعرضت لها جراء الحروب، والتي ادت الى تراجع طاقات التصفية بشكل كبير.

وعلى الرغم مما أعلن مراراً، وما تضمنته خطط وزارة النفط (2011-2014) من اهداف للصعود بطاقة التصفية من 560 الى 700 ألف برميل يومياً بانتهاء عام 2014، والمباشرة بإنشاء اربعة مصافي بطاقة اجمالية تبلغ 740 ألف برميل يومياً (مصفى كربلاء 140 ألف برميل، مصفى ميسان 150 ألف برميل، مصفى الناصرية 300 ألف برميل، ومصفى كركوك 150 ألف برميل) والتخطيط على الانتهاء من بناء آخر مصفى عام 2017.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

الا ان هذه المشاريع بقيت في إطار الخطط والطموح والتصريحات، وبقي العراق يستورد احتياجاته من المنتجات النفطية، رغم ما اثير في حينها حول عدم الاختيار الصحيح لمناطق انشائها لبعدها عن مناطق ذات الاستهلاك الكبير، وصعوبة تصريف الفوائض من انتاجها، ولما يترتب عن ذلك من كلف اضافية. واضطرت الحكومة على البدء بإنشاء مصفى كربلاء، الا ان المشروع متلكئ حالياً لعدم وجود ميزانية لتغطية كلف انشاء المشروع.

في عام 2007، وفي خضم ما شهده العالم من عزوف وتراجع عن الاستثمار في قطاع التصفية حيث شهدت اوربا تخلي الكثير من الشركات العالمية عن مصافئها، اقر البرلمان العراقي قانون الاستثمار في المصافي (رقم 64) بشروط غير مناسبة وبنسبة خصم 1% من معدل سعر النفط الخام المجهز. ثم جرى تعديل النسبة الى 5%، من دون اجراء دراسة للحوافز العالمية المشجعة. ثم جرى تعديله مرة اخرى، لذا بقي القانون مجرد حبر على ورق. كما تم ربط مشاريع الاستثمار في القطاع الاستخراجي بمشاريع المصافي ومشاريع تطوير البنى التحتية وخطوط الانابيب ومحطات الكهرباء كمشاريع متكاملة (Integrated Projects)، ولكن تم التخلي عن هذا الاسلوب حالياً.

ان العراق اليوم بحاجة الى تبني سياسة نفطية واقعية وعملية واقتصادية، بعيداً عن السياسات التقليدية القديمة المتحفظة، وتحديث صناعته النفطية بتقنيات فنية وادارية جديدة تواكب التطور العلمي والتكنولوجي العالمي الذي طرأ على الصناعة النفطية خلال الثلاثين سنة الاخيرة التي بقي العراق فيها منشغلاً بمشاكله الداخلية والحروب، والمناكفات السياسية والخروقات الامنية، اضافة الى اعادة النظر في هيكلية القطاع وانشاء شركات تشغيلية جديدة، اضافة الى تشجيع بناء شركات طاقوية خاصة وشركات (عراقية ومشاركة) في مجال الصيانة والخدمات بغية تحشيد الجهود، وحث الخطى وصولاً للتطوير الامثل لثروته النفطية والغازية.

لقد تمكن العراق من استخلاص أفضل الشروط والعوامل في تعاقداته مع الشركات النفطية العالمية، ولكن بسبب تدني هامش الربحية قياساً بالنسب العالية التي تحصل عليها تلك الشركات في المناطق الاخرى، فلقد اجمت او انسحبت كثير من الشركات من العمل في قطاع النفط والغاز في العراق.

كما ان طبيعة عقود الخدمة لا تشجع تلك الشركات في المساهمة في تطوير القطاع النفطي والغازي، خاصة ان عقود التراخيص اعتمدت على عاملين فقط: الاول هو السقف الانتاجي الذي كان من الاخرى ان يثبت من قبل وزارة النفط بعد اجراء دراسة مكمنية حديثة لكافة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

المكانم ضمن حدود تلك القطعة المخصصة، والثاني هو العائد المالي للبرميل مساوي للعائد المتوقع من قبل الوزارة او اقل منه.

ومن المفارقات ان العائد الذي اعطته شركة لوك أوليل لشمال حقل غرب القرنة - 2 يقل بكثير عن العائد الذي اعطته شركة اكسون موبيل لجنوب الحقل، ورغم ذلك قبلت وزارة النفط وبدون اعتراض بكليهما، ومع ذلك فضلت شركة اكسون موبيل الذهاب للعمل في اقليم كردستان وخفضت مشاركتها في عقد الخدمة في حقل غرب القرنة - 1.

كما لم تقم شركة توتال بالتوسيع في عملها ما عدا مشاركتها في تطوير حقل الحلفاية، وانسحبت شركة شيفرون من العمل في الحقول الجنوبية وفضلت العمل في الاقليم. كذلك انسحبت الشركة النرويجية ستات أوليل من العمل في العراق، ولم تستطيع شركة سونانكول الانجولية مواصلة عملها في حقل القيارة ونجمة، وتلكأت شركة كوجاز عن العمل في حقل عكاز الغازي وبحث عن مشارك آخر معها، وعدم قيام الشركة التركية TPAO بالعمل في حقل المنصورية بسبب تردي الظروف الامنية، كم انسحبت شركة اوكدنتال الامريكية من المشاركة في تطوير حقل الزبير. وهناك معلومات عن انسحاب شركة شل من المشاركة في حقل غرب القرنة - 1، واعلنت رغبتها بترك العمل في حقل مجنون.

بيد ان الباحث لم يجد اي دراسة جدية منشورة من قبل وزارة النفط تبحث وتحلل هذه الظواهر، وتضع الحلول اللازمة لمعالجتها، اذ يتطلب الامر قيام وزارة النفط بدراسة اساليب جديدة منها استعمال شركات الخدمات النفطية بمشاركة الشركات الوطنية التشغيلية بعمليات تطوير الحقول وبعض عمليات الاستكشاف، ضمن فترة محددة قصيرة المدى (8-10) سنوات، تستطيع خلالها شركات الخدمات على الحصول على ما صرفته في تطوير الحقول.

كما يمكن الوصول الى اتفاقيات مع مجموعة الدول المستهلكة للنفط كاليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند، لتنفيذ حزمة من المشاريع الطاقوية والبنى التحتية، والدفع يجري بالنفط الخام وبالأسعار الرسمية التي يعلنها العراق من حين الى اخر. ان هذا سيساعد في نقل التكنولوجيا وبناء مصانع حديثة لها علاقة بصناعة النفط والغاز، وبناء مصافي مشتركة في تلك الدول اذ لا يمكن للعراق ان يستمر في استيراد كافة احتياجاته الاساسية من الخارج، ومعالجة النقص المرهلي في الكوادر ذات الخبرة والعمالة الماهرة لحين بنائها وتأهيلها. فمن الضروري رفد هذا القطاع بالخبرة الاجنبية لتدريب الكوادر العراقية، اضافة الى تنفيذ المشاريع ذات الاهمية الاستراتيجية، كما يحتاج العراق الى كوادر متمرسة في المجالات القانونية والمالية الاستثمارية الحديثة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ينبغي ان تكون من بين اول اولويات السياسة النفطية في العراق هي اعادة اعمار وتأهيل الحقول والمنشآت النفطية، وتطوير حقول جديدة، واستكمال برامج الاستكشاف والتنقيب عن النفط، واستغلال الغاز الطبيعي وبناء مصافي تكرير جديدة لمواجهة الطلب المتزايد، وتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتصدير، وتدريب وتأهيل قوة عاملة جديدة، وتشجيع القطاع الخاص المحلي للمساهمة في تطوير القطاع النفطي، والتأكيد على اهمية الاسراع في انجاز تشريع قانون النفط والغاز بشكل واضح وشامل.

من كل هذا يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار إمكانيات العراق الهيدروكربونية الكبيرة، وحالة الدمار والاهمال التي لحقت بتلك الصناعة، وشحة الموارد المالية، وكذلك ضرورة الاستعانة بالكفاءات العراقية الموجودة داخل العراق وخارجه وبصيغ علمية بعيدة عن المحاصصات والمناطقيات، ووفق ما تقتضيه الضرورة الاقتصادية، الى جانب الاستفادة من قدرات وامكانيات المؤسسات العلمية بصيغ تضمن حقوق الطرفين بشكل متوازن.

لقد أصبح من الواضح ان انخفاض اسعار النفط له مخاطر واشكاليات تشكل تهديداً خطيراً على الاقتصاد العراقي، حيث شكلت الايرادات النفطية 95% من ايرادات الموازنة العامة، مما يجعل الاقتصاد العراقي تابعاً للاقتصاد العالمي، وحدثت ازمات متكررة مما ادى الى اقتصاد ضعيف ومرتبك. ولا بد من استراتيجية وطنية تسعى لتفعيل مصادر الدخل غير النفطية، والتحكم السليم في مجالات الانفاق وتنشيط مصادر الايرادات الاخرى الصناعية والزراعية والسياحية والخدمية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وايجاد فرص استثمارية مطمئنة وفاعلة بأساليب مشجعة ومحفزة وجاذبة للمستثمرين. وهناك اليوم فرصة مناسبة، بعد عصور من التخلف وسوء الادارة وقلة الاستثمار والتقلبات السياسية، للبدء في بناء مرتكزات اقتصادية وسياسية وفنية صحيحة.

عندما انهارت الاسعار عام 2008 من حوالي 143 دولاراً للبرميل الى 30 دولار، لم يتعظ آنذاك المسؤولون، ولم يبادروا او يتخذوا اجراءات فعالة من شأنها عدم الاعتماد على واردات النفط الخام، وبقي اقتصاد العراق ريعياً وحيد الجانب.

واضطرت الحكومة باتخاذ قرار لإدخال الشركات الاجنبية في تطوير الحقول النفطية بغية زيادة انتاج النفط بوتائر عالية للحصول على زيادة في الموارد النفطية. ومن حسن الحظ، رافق ذلك الارتفاع بأسعار النفط، وما انتهت الازمة حتى عاد العراق الى الاعتماد كلياً على موارده من النفط الخام. وتضخمت ميزانيته السنوية التشغيلية دون تعزيز في ميزانيته الرأسمالية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ان العراق يعاني منذ عام 2003 من ازمات سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية، ولم يكن الاقتصاد هو المشكلة الكبرى التي تتطلب الحل السريع، بل كانت الازمات السياسية والامنية هي الشغل الشاغل للحكومة. وان كافة التقارير التي تكتب عن العراق ومشاكله المتعددة لم تستطع اعطاء حلول آنية، بل بعضها بعيدة المدى، وقسم منها مستحيلة التنفيذ.

من اولويات الحكومة سن القوانين المتعلقة بتنظيم الاستثمارات المطلوبة لتطوير صناعة النفط وإعادة تأهيلها. وان تركز دعائم تلك القوانين وتنظيم ادارة العملية النفطية والسياسات المناسبة لتطوير وادارة حقول النفط، بما يتفق مع مصالح الشعب العراقي باكماله.

فالعراق اليوم بحاجة لتشريع عدد من قوانين تساهم في اعادة بناء اقتصاده، وتمكنه من الوصول الى الاهداف الرئيسية لتطوير المجتمع، وكذلك اجراء المصالحة الوطنية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، والابتعاد عن الطائفية والعنصرية والحزبية الضيقة ذات الافق الواحد. ويجب التركيز على بناء المجتمع الموحد المنسجم والمتوجه نحو الاهداف من خلال جعل السياسة في خدمة الاقتصاد ولا العكس، ومن خلال وضع استراتيجية وطنية لاستثمار العوائد المتحققة في بناء البنى التحتية، لاسيما في مجالات الطاقة الكهربائية والطرق والنقل والخدمات بما ينمي ويطور حياة المواطن العراقي ويعوضه عن سنوات الحرمان.

3. الخطة الاستراتيجية للطاقة

ماذا حدث للاستراتيجية الوطنية للطاقة؟ تلك التي انتجت بعد جهد جهيد والتي وضعت تفاصيل اهداف وخطط لتنفيذ مشاريع الطاقة في العراق لسنوات قادمة؟

مازلنا بعد عدة سنوات نستورد منتجات نفطية وكهرباء من دول الجوار، ولقد وضعت هذه الخطة من قبل Booz&Co (التي تعرف حالياً بـ Strategy&Co) وبمشاركة من العراق، اضافة الى انها مولت اساساً من البنك الدولي وجزء من العراق. ولقد وضعت تلك الخطة لإجراء توازن بين احتياجات وزارة الكهرباء من الغاز وامكانية وزارة النفط بتزويد الغاز للمحطات الكهربائية.

الا انه بعد سنوات من وضع هذه الخطة، ما زلنا لا نجد توازناً، ولم نجد من الحكومة او مجلس النواب قراراً بوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ، لانشغال العراق منذ منتصف عام 2014 في مشاكله الامنية والاجتماعية والسياسية التي كان لها اصلاً جذور منذ عام 2003. ولم تتمكن



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

الحكومات من ايجاد حل جذري لتلك المشاكل حتى الآن، حيث احتوت الاستراتيجية كذلك على دراسة استيعاب القوى العاملة المتزايدة سنوياً، واضطرارها لاستيعاب قسم منها.

الا ان العراق، وحسب الاحصائيات الاخيرة، لايزال 35% من مجموع سكانه يعانون من البطالة، وان 60% من الشباب يعانون من البطالة ويمكن لهذه النسبة ان تزيد.

اين هي المعامل البتروكيمياوية والاسمدة ومصانع الحديد والالمنيوم والسمنت التي اقترحت من قبل الخطة الاستراتيجية؟

ومازال مشروع مجمع النبراس للبتروكيمياويات الاستثماري يحبو ببطء بعد عدة سنوات من اقراره، حتى معامل الطابوق، التي من الممكن اعتبارها من أسهل المشاريع، لم تنفذ. اين هي السقوف الانتاجية المقترحة للوصول الى 9 مليون برميل عام 2020؟ او خطة ايقاف حرق الغاز الذي كان حسب الخطة ان يكون عام 2015، والذي من ثم زحفت الى عام 2022، والتي من ثم اعلنت مؤخراً انها ستكون في عام 2020؟

وضعت هذه الخطة الاستراتيجية بدون حلول بديلة في حالة انخفاض اسعار النفط الخام، او في حالة تحديد انتاج العراق، او زيادة مشاكله الامنية. وكانت خطة جداً متفائلة في هذا المجال، واعطت رقم متفائل جدا للواردات حتى عام 2013، بينما اعطت رقم معتدل لما تحتاجه الخطة من استثمارات حتى ذلك العام، وبالتالي فقدت الخطة اهم فقرة لإنجاح تنفيذها.

كل الخطط الاستراتيجية البعيدة المدى يعاد النظر فيها كل عدة سنوات، لكننا لا نعتقد ان الحكومة بصدد اجراء اي اعادة دراسة للخطة، ويعتقد البعض انها وضعت على الرف اسوة بخطط التنمية الاخرى التي وضعتها وزارة التخطيط، او التي وضعتها وزارة التخطيط والتي لم يلتزم بها لان الطبيعة التفاوضية لتلك الخطط لا تأخذ بنظر الاعتبار تغير الظروف، او ان لم يتم تنفيذها لضعف الاجهزة المنفذة لها وعدم وجود محاسبة عند التلكؤ في تنفيذها.

كان من المفروض ان تكون التوصية في تنفيذ الخطة بإنشاء جهاز خاص، او حتى شركة مشتركة مع جهة اجنبية ومصارف وبيوتات التمويل، واشراك صندوق النقد الدولي او البنك الدولي، لا ان تترك للوزارات المعنية مسؤولية تنفيذ هذه الخطة. وكل دارس للمشكلة العراقية، يعلم بان الوزارات كافة مترهلة ومشغولة يومياً بمشاكلها التشغيلية، ولا تأتي الخطط الانتاجية في مقدمة مسؤولياتها، ويا حبذا لو يتم انشاء هذا الجهاز الخاص، ووضع الخبراء العراقيين الذين أشرفوا على وضع هذه الخطة، والذين دربوا للعمل في هذا الجهاز.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ولو ذهبنا الى مرحلة اخرى، من الممكن دمج مع ما كان متوقع تنفيذه مع مسودة قانون البنى التحتية، ليصبح هذا الجهاز بمثابة مجلس اعمار مشابه لما كان لدينا في خمسينات القرن الماضي.

4. تطوير القطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمارات النفطية والمشاريع بدلاً من التوسع في أنشطة شركات النفط الوطنية

ان سياسة التوسع في احتكار الاستثمارات النفطية والمشاريع وحصرها بشركات النفط الوطنية سيصل بتلك الشركات الى نقاط اختناق كبيرة من غير الممكن حلها، لانعدام الخبرة والادارة الجيدة والتكنولوجيا المتطورة لتنفيذ المشاريع في اوقاتها المحددة.

في الفترة 2009 - منتصف 2014 ارتفعت اسعار النفط الى مستويات لم تصل اليها سابقاً، مما ادى الى ارتفاع الواردات الى مستويات عالية، مما ادى الى انعدام قدرة الادارة الحكومية على تقييم اداء الشركات النفطية الوطنية، وخاصة ان معظم العمل يجري من خلال تطوير الحقول من قبل الشركات النفطية العالمية. وكذلك اهملت المؤسسات الرقابية الحكومية متابعة تنفيذ مشاريع البنى التحتية في اوقاتها المحددة، والنظر في اسباب تلك المشاريع. كما ان احجام العمل والاستثمارات المطلوبة، اضافة الى الحاجة الى ايجاد اسواق ملائمة للنفط والغاز، تحتاج الى خبرات تجارية واقتصادية ومالية لا يمكن للشركات الحكومية اداءها، وخاصة ان موظفي تلك الشركات يتلقون نفس الرواتب والمخصصات كم في باقي القطاعات الاخرى.

ان ارتفاع الناتج الاجمالي للبلد خلال السنوات الماضية، والمتوقع خلال السنوات القادمة، لم يأت من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي لكافة القطاعات الاقتصادية للمجتمع، بل جاء من خلال ارتفاع كميات انتاج النفط الخام واسعار النفط الخام وعمليات التصدير لفترة قصيرة من الوقت.

ولهذا ان من المعتقد جداً بان على الدولة ان تقوم بتشجيع القطاع الخاص لبناء شركات نفطية خاصة ومختلطة من خلال توفير التمويل وفرص العمل لها، كما يجب تشجيع القطاع الخاص لبناء شركات خدمات نفطية خاصة ومختلفة للحد من قيام الشركات الوطنية بتنفيذ المشاريع المتكاملة بنفسها، والاعتماد على الشركات الخاصة لتنفيذ الاعمال وتطوير الشركات الوطنية. كما ان من الضروري جداً ان تكون الشركات الوطنية شركات تشغيلية غير مهيمنة، وتعمل باستقلالية عن طريق مجالس ادارتها، وان تركز على التشغيل الامثل للمشاريع وترك بناء



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

السياسة النفطية لمجلس النواب ولوزارة النفط وللمجلس الفدرالي الاعلى للنفط والغاز فيما لو شرع قانوناً له.

وبعيداً عن العموميات، نرى ان من المناسب ان تقوم الشركات الخاصة بالنشاطات التالية عن طريق المشاركة مع الشركات النفطية الوطنية او الشركات النفطية العالمية، كما يجدر الاشارة بان الشركات الخاصة يجب ان تؤسس كشركات عاملة وليس كشركات وساطة تقوم بدور الوساطة بين الحكومة والشركات العالمية. ان النشاطات التي يمكن للشركات الخاصة الاشتراك فيها هي:

1. نشاط التصفية
2. البتروكيمياويات
3. تنفيذ المشاريع البترولية للنفط والغاز
4. بناء المصانع باستعمال المنتجات البترولية كخامات اولية
5. التوزيع ومحطات البنزين والغاز السائل
6. المشاريع التي يحتاجها تطوير قطاع الطاقة
7. توليد القوة الكهربائية
8. الطاقة الشمسية
9. النقل والنقل البحري

5. الاستراتيجية الاحتياطية لتأمين سلامة عمل قطاع النفط والغاز

ماذا لو حدثت مشكلة سياسية وامنية في المستقبل مشابهة للوضع في عام 1990 وما بعده وفي عام 2003 وما بعده؟ حتى الان لا نجد ان العراق قد وضع حلاً احتياطية للمشاكل الممكن حدوثها، وبالتالي تأثرها على قطاع النفط في العراق. إن المشاكل التي يجب التهيؤ لها قد تأخذ أياً من المسارات التالية:

1. امكانية حدوث توتر في رأس الخليج، ماذا يجب فعله لتأمين سلامة المنصات البحرية والنقاط العائمة ومستودع التخزين في الفاو ومشروع حقن الماء الكبير حين الانتهاء من انشاءه؟

2. امكانية غلق مضيق هرمز في حالة حدوث توتر بين المملكة العربية السعودية وإيران وتدخل الولايات المتحدة الامريكية



أوراق في السياسة النفطية

3. حدوث توتر بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وامكانية الولايات المتحدة من وضع عقوبات اقتصادية على العراق، ماذا سيحدث للمبالغ المودعة في البنوك الأمريكية ومنها احتياطي النقد العراقي؟
4. حدوث توتر وعدم امكانية استعمال الدولار كعملة لبيع النفط الخام العراقي.
5. حدوث توتر مع تركيا وعدم امكانية ضخ النفط العراقي من خلال انابيب التصدير المتجهة نحو البحر الابيض المتوسط
6. اصرار الاقليم على الاستقلال ومصير محافظة كركوك.
7. زيادة التوتر وانهيار الحكومة المحلية في محافظة البصرة والتي هي أكبر محافظة لإنتاج النفط ولمرافئ التصدير والميناء البحري الوحيد على الخليج.
8. عزوف شركات النفط العالمية عن العمل في العراق لأسباب اقتصادية وامنية.
9. هبوط اسعار النفط الخام لمستويات متدنية جدا
10. حدوث مشاكل فنية في أحد الحقول المنتجة العملاقة في محافظة البصرة وعدم وجود طاقة انتاجية احتياطية للتعويض عن انتاج ذلك الحقل.
11. ان قطاع النفط في العراق غير مهياً حالياً ومستقبلاً لتلقي الصدمات السياسية والاقتصادية والامنية نظراً لهشاشة الوضع الاقتصادي والسياسي والامني، فالصدمات التي تلقاها من جراء الحرب مع إيران وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي أمكن تحجيمها وتجاوزها في ذلك الوقت كون الجوانب السياسية والامنية في ذلك الوقت حجت التأثير الاقتصادي.

ان العراق غير معتاد على التعامل مع الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها قطاع النفط في العالم، وليس لديه خطة لتجاوز الازمات وتحويل اقتصاده الريعي اسوة بدول مثل المملكة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

العربية السعودية وإيران حتى عام 2030. مع العلم ان ما كتب عن وضع وزارة التخطيط لرؤية اقتصادية، فالرؤية ليست واضحة حتى الآن.

ومثالا على ما ذكر اعلاه، فلم ينظر العراق جدياً الى سنوات قيام الولايات المتحدة الامريكية بتطوير النفط والغاز الصخري، او حتى قيام الدول خارج منظمة اوبك بتطوير حقول نفطية لم يكن بالإمكان تطويرها لولا وصول اسعار النفط الى مستويات عالية والبدء باستثمارها. ولم يتوقع العراق انهيار اسعار النفط الخام فجأة منتصف عام 2014، ولم يكن العراق مهيباً لتلك الصدمة التي تزامنت مع ظروف امنية حرجة.

ليس للعراق خطة لمعالجة ما سيحدث عندما تتحول بعض الدول الى استعمال وسائل النقل الكهربائية بدلاً من استعمال الديزل والبنزين في الفترة بين 2030-2040.

12. ان توقعات سعر النفط عالمياً من قبل عدة بيوتات مالية خلال 2018 ستتراوح بين 45-50 دولار للبرميل وليس هناك مؤشرات لتخطي هذه الحدود ما عدا لو حدثت هزات سياسية وخاصة بين الولايات المتحدة الامريكية وفنزويلا وبين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، او حدوث توتر بين تركيا واقليم كردستان، وعدم استطاعة الاقليم على تصدير نفطه عن طريق تركيا.

وهناك مؤشرات لزيادة الانتاج في دول خارج منظمة اوبك وامكانية زيادة الانتاج من دول داخل المنظمة غير المحددة بالانتاج مثل إيران وليبيا ونيجيريا حيث سيجعل العراق في موقف لا يحسد عليه فان هناك امكانية لزيادة طاقته الانتاجية الا ان انتاجه محدد وسيكون تصديره بنفس مستويات عام 2017 وبالتالي لا يمكن اضافة مردودات مالية اضافية للميزانية.

6. قطاع النفط والغاز في العراق "تركيبية معقدة بحلول مجزئة"

هنالك الكثير من المنشورات والمقالات التي تكتب عن النفط والغاز في العراق، اكثرها انتقاداً لأدائية وزارة النفط. ومعظم ما ينشر من كتابات لا يمت بصلة الى الواقع الحقيقي، لعمل وزارة النفط وكأنها كيان منفصل عما يجري في العراق من مشاكل امنية واقتصادية واجتماعية. ومن الناقدين من هم الذين ليس لديهم المام كاف بطبيعة العمل النفطي الفعلي، او حتى طبيعة اتخاذ القرارات التي هي من ابعد ما ان تكون استراتيجية واضحة ذات اهداف لتحقيق سياسة نفطية رصينة وصناعة نفطية ناجحة. ولقد بيّنا عدة مرات اختلاط السياسة النفطية بالصناعة النفطية بحيث ظهرت صورة غير واضحة لمدى نجاح المسيرة او فشلها.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ان صناعة النفط في العراق، ومنذ عام 2003 وحتى الآن، اتسمت بالاجتهادات الشخصية في حالة غياب الرأي الجماعي والاتفاق على تنفيذ سياسة واضحة لوضع الصناعة النفطية في حالة أفضل مما هي عليها الآن.

يعزو البعض هذا التناقض في عمل الوزارة الى انعدام الخبرة والكفاءة. وكان يمكن ان تشتري تلك الخبرة لوجود خبرة اجنبية ذات كفاءة، عاطلة ومستعدة للعمل في العراق، الا ان الامراض التي يعاني منها المجتمع واهمها التي لها علاقة بالقطاع النفطي، كالسلطوية الذاتية على الموارد الطبيعية، او (Resource nationalism)، وهو المرض المزمن الذي يعاني منه العراق منذ بدء صناعة النفط، وامتداداً لقانون رقم 80 لعام 1961، وتأميم النفط 1972-1975 بحيث عزلت الصناعة النفطية العراقية عن الصناعة النفطية العالمية، حتى اننا نسير في التاريخ بعيون مقفلة عما يحدث خارج الحدود.

ومن المتناقضات التي جرت حتى الآن هي عدم وضوح الرؤية عن اقرار سياسة واضحة للاستكشاف والطاقة الانتاجية التي يجب ان يصل اليها العراق، علماً بان الطاقة الانتاجية دائماً تختلط بالانتاج المتوقع، فالانتاج الشهري او السنوي محدد حالياً بالاتفاق ضمن إطار اوبك. اما تحديد الطاقة الانتاجية فليس له علاقة بتحديد الإنتاج والتصدير، ومن الممكن تطوير الحقول المكتشفة والتوسع في عمليات الاستكشاف لتحديد الاحتياطي النفطي العراقي الذي ينظر له العالم النفطي بأهمية، وكذلك للطاقة الاحتياطية، وبدون الاستنزاف الكامل للطاقة الانتاجية للحقول المنتجة حالياً.

وكذلك ان المرض الذي ذكر اعلاه قد ادى الى اتباع عقلية ان إبقاء النفط تحت سطح الارض هو أفضل من إنتاجه. ولقد اثبتت السنوات بان العالم متجه الى التعويض عن الطاقة الاحفورية بالطاقة المتجددة، حتى ان بعض الدول قد حددت عام 2040 بان وسائل النقل سوف لن تعمل بالديزل او المنتجات النفطية للحفاظ على البيئة، وحتى الصين ذاهبة بهذا الاتجاه.

والعراق كدولة ريعية فاشلة، تعاني من فشل بناء اقتصاد متنوع وذلك لان المجتمع قد بني على الاعتماد الكلي على النفط منذ عدة عقود، فلم تطور زراعة متقدمة ولا صناعة حديثة، ويعتمد كلياً على ما يصدر من نפט في كل شهر، وما هي العائدات التي ترفد الميزانية التشغيلية الباهظة.

هناك بيانات بان 35% من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر، وتبلغ البطالة 60% بين قطاع الشباب، ويتوقع الجميع ان يقوم قطاع النفط بمهمة رفع النشاط الاقتصادي من خلال زيادة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

التصدير وتعظيم الواردات وفتح المجال امام خريجي الجامعات والمهنيين من العمل في هذا القطاع الذي يعاني من التخمّة حالياً.

وحتى الآن، فإن عشرات المدن العراقية تعاني خلال الصيف حين تشهد اعلى درجات الحرارة في العالم. لقد استسلم العراقيون لمصيرهم منذ عدة سنوات بعدم وجود الطاقة الكهربائية اللازمة لإعطائهم حياة أفضل، علماً ان دول الخليج تعاني من نفس درجات الحرارة خلال فصل الصيف، ولم نسمع بمعاناة او شكوى من ذلك.

كما نؤكد بان القطاع النفطي له علاقة مباشرة مع معظم مؤسسات الدولة، فان كانت تلك المؤسسات لا تعمل بكفاءة فان ذلك ينعكس سلبياً على نشاط القطاع النفطي.

دولة لم تستثمر الربيع النفطي لإنتاج رأسمال صناعي وزراعي وبشري، وفشلنا في بناء جيل وراء جيل منذ عام 1980 وحتى الان. دولة نموها الاقتصادي يعتمد اساساً على زيادة انتاج النفط، وميزانية تعتمد كلياً على سعر النفط الخام العالمي.

لم تستطيع الحكومات المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى الان على انجاز تلاحم وانسجام للفئات التي يتكون منها المجتمع، وبالتالي وصلنا الى حالة ان كل فئة في المجتمع ترغب بان تحكم نفسها وتتحكم في اقتصادها. وعدنا لقرون سابقة من انشطار البلاد الى ولايات ضعيفة، وبالتالي فقدان شعور المواطنة الصالحة وانسجام الرؤية والاتجاه نحو خدمة بلد موحد وبناء مجتمع متحضر ومزدهر، ومع الاسف الشديد تحول العراق الى دولة فاشلة تسير الى مستقبل غامض، وليس هناك ضوء في نهاية النفق.

كنت اعتقد، كما اعتقد الكثيرون مثلي، ان جولات التراخيص ستجابه بمعارضة واحتجاجات شديدة من نقابات العمال والعاملين في شركات النفط الوطنية. الا ان الحقيقة اثبتت بان العمل مع الشركات الاجنبية، بالإضافة الى الفائدة الاقتصادية، فإنها كانت مدرسة للحصول على تراكم الخبرة الفنية من قبل العمال والموظفين. وان العمل يجري بموجب اصول الادارة الحديثة في الانجاز والتدريب والسلامة والتوقيت واحتساب الجهد، بدلاً من العمل الفوضوي الذي اعتمد على الجهود الشخصية والتضحيات المبدولة من قبل العمال الماهرين والموظفين، بدلاً من خطط وجداول العمل الصحيحة لتنفيذ المشاريع.

وفي نظرة الى قطاع التصفية نلاحظ بان أكبر انجاز حقيقي حققته وزارة النفط هو بناء مجمع بيجي للتصفية، بمصافيه الثلاث. ولقد تفاخر الكثير من العاملين في قطاع النفط بان هذا المجمع اوجد فرصة للعراق لتصدير المنتجات النفطية الفائضة. ولم تكن هناك نظرة بان المصفي لم



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

يبنى لتصدير المنتجات النفطية، لان بناءه في موقعه وبحجم انتاجه ادى الى قيام تسويق النفط بتصدير المنتجات الفائضة بالشاحنات. حيث بلغت كمية التصدير في أحد الأشهر ما يكافئ 180 ألف برميل نفط، نقلت بـ 25 ألف شاحنة صغيرة وكبيرة من خلال تركيا والاردن. وفي احدى الأشهر، كان سعر النفط الاسود عالمياً 50 دولار للطن، بينما كان التسويق يدفع 48 دولار للنقل والمرافأ، بفائض 2 دولار للطن. ولم يكن هناك خيار آخر الا حرق النفط الاسود وتلويث البيئة.

وعندما ابدى التسويق النصح لغلق المصافي الصغيرة المنتشرة على عدة مواقع جغرافية وجعلها مصافي استراتيجية تستعمل عند الحاجة وهي بالأصل بنيت لهذا الغرض كان الرد بان ذلك سوف يسبب بطالة عمالة في المناطق التي تقع فيها تلك المصافي.

وفي عام 2006، ذهبت الوزارة الى خطة انشاء 4 مصافي كبيرة حديثة بطريقة الاستثمار، بالرغم من قيام وزارة النفط بتعديل القانون مرتين. وحتى الآن، وبعد عشر سنوات، اضطرت الوزارة للذهاب بإنشاء مصفى كربلاء، وهو متلكئ حالياً لعدم وجود المبالغ اللازمة لإكماله. ولم يأخذ بنظر الاعتبار ان انشاء المصافي بطريقة الاستثمار غير وارد حيث ان تلك المصافي عملية غير مربحة. ولم يجري بناء اي مصفى في اوربا خلال العشر سنوات الاخيرة.

اما المصافي التي تبنى في بعض الدول مثل الهند والصين وإندونيسيا، فإنها مصافي استراتيجية لحاجة بلدانها، وما معنى التخطيط لبناء مصفى في الناصرية بطاقة 300 ألف برميل يومياً، ومحافظة ذي قار ليست بمنطقة استهلاكية كبيرة للمنتجات النفطية؟

وكانت ستضطر الوزارة الى بناء انابيب لنقل المنتجات الى بغداد والبصرة لتصدير الفائض، الى ان تم اتخاذ القرار الصائب بتخفيض الطاقة التصميمية الى النصف.

ليس من العيب ان يستورد بلد منتج للنفط المنتجات النفطية، في حالة اجراء دراسة اقتصادية للمفاضلة بين تشغيل المصافي القديمة المنتجة لـ 40% نفط اسود، او تصدير النفط المخصص لهذه المصافي الى الخارج، واستيراد منتجات بيضاء التي العراق في حاجة اليها مثل البنزين وزيت الغاز اسوة ببلدان مثل إيران.

وليس من العيب ان تقوم وزارة النفط بدراسة تصفية النفط في الخارج، واستلام المنتجات النفطية التي تحتاج اليها. وهذا ما قامت به الوزارة مؤخراً، بالاتفاق مع إيران. وكنا نتمنى كذلك ان تقوم بمثل هذا الاجراء بتصفية النفط في مصافي الكويت الحديثة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

وليس من العيب ايضاً ان نقوم باستيراد الغاز الطبيعي من الجارة إيران، لتشغيل المحطات الكهربائية التي انشئت بدون تنسيق مع وزارة النفط، او لتلك وزارة النفط من تجهيز هذه المحطات بالغاز، ولكن من العيب ان نكتشف ان بالإمكان بناء محطات كهربائية مباشرة باستعمال الغاز المصاحب بدلاً من الذهاب الى عمليات معالجة معقدة، كما حدث بالاتفاق مع GE و Baker Hughes حديثاً.

ان الخطة الذاهبة الى بناء مصافي متوسطة في كل محافظة وبدون النظر الى اقتصاديات تلك المصافي وهل ستتحمل المحافظات جزءاً من الاستثمار في هذه المصافي وسوف لن تكون مصافي العراق القديمة والحديثة اقتصادية الا اذا تم رفع الدعم تدريجياً عن المنتجات النفطية من خلال بيع النفط الخام لها بالأسعار العالمية وتخفيض وايصال اسعار المنتجات الى مستوى معقول ومقبول اقتصادياً، وان رفع الدعم يجب ان يكون تدريجياً ومدروساً والا فان تأثيره على مستوى الاقتصاد للفرد العراقي سيكون كبيراً وكذلك الذهاب الى تقليص الهدر والضياع للمنتجات النفطية مثلما هناك خطة لاستغلال الغاز الطبيعي وعدم حرقه.

ان من العيب ان لا نعترف باننا نحبو بدلاً من ان نفقر، والسبب لذلك ترهل الدولة وعدم وجود تخطيط للاستفادة من الموارد الطبيعية بصورة كفؤة حتى الآن.

ان من العيب عندما نجد بان العراق لديه مناجم فوسفاتية كبيرة، والتي يمكن انتاج الاسمدة منها، وهي موجودة في نفس المناطق الذي اكتشف فيها حقول غازية مثل حقل عكاس، ووجود غاز ضروري لتطوير هذه المناجم لم تطور. لو تم تطوير تلك الموارد الطبيعية قبل عدة سنوات لما حدثت المشاكل الامنية في تلك المناطق الفقيرة.

وحتى الآن لا نريد ان نكون في ركب المنتقدين فقط، وما يتعلق الامر بالقطاع النفطي فدعنا ننظر الى السمات التالية للقطاع:

1. ما يزال العراق يعتبر من المناطق غير المكتشفة ذات الاحتمالات العالية.

2. ان العقد الثالث من هذا القرن سيتميز بعدم الاستقرار، منها تزايد عدم الاستقرار السياسي والامني وخاصة في المناطق المنتجة للنفط، والى ظاهرة دخول مناطق جغرافية جديدة في نطاق الاستكشاف، والانتاج وتضاؤل دور ونشاط منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوبك)، والنظر الى مستقبل تزايد استعمال وسائط النقل الكهربائية وتطور التكنولوجيا، وتضاؤل كلف الاستكشاف والانتاج، وانتاج النفط الصخري في الولايات



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

المتحدة الامريكية، وزيادة احلال الغاز الطبيعي بدلا من النفط لحماية البيئة، والنشاط الاقتصادي في الدول المستهلكة للنفط وتأثير ذلك على الطلب العالمي للنفط، وزيادة المعروض على الطلب وتذبذب اسعار النفط والغاز.

كل هذه العوامل، منفردة او مجتمعة، ستؤثر حتماً على قطاع النفط العالمي، في العقد الثالث والعقود التي تليه، وسيضطر القطاع الى اتخاذ خطوات جذرية لمواكبة هذه التغيرات.

اما ما يخص القطاع النفطي العراقي، فلا بد من اجراء اصلاحات جذرية تعتمد اساساً على وضع رؤى موحدة من الناحية السياسية والاقتصادية والامنية الاجتماعية، فبدون ذلك لا يمكن لقطاع النفط العراقي من السير بخطى ثابتة الى الامام لكي يواكب ما يجري في العالم.

ونكرر ما نعتقد ما يجب ان يجري خلال الخمس سنوات القادمة:

1. توضيح المواد الموجودة في دستور عام 2005، بقوانين يتفق عليها بعيداً عن الامراض المزمنة.

2. بناء عراق موحد فيدرالي كما جاء في الدستور، لا يمكن عزل جزء منه، او ان يقوم بإجراءات انفرادية. ولذا يتوجب الامر اصدار قانون موحد للنفط والغاز يضعه خبراء حياديين من خارج العراق، حيث فشلت مسودات القوانين السابقة.

3. انشاء مجلس فيدرالي اعلى للنفط والغاز ليضع سياسة نفطية واضحة بعيدة عن الاجتهادات الفردية.

4. انشاء شركات تشغيلية مستقلة بمجالس ادارة لها الصلاحيات في تنفيذ اعمالها، وعلى سبيل المثال:

– اعادة انشاء شركة النفط الوطنية على اسس حديثة لا تعتمد على قوانين اقرت قبل خمسين عاماً، لا نقصاً بتلك القوانين الى كانت جيدة في ذلك الوقت، الا ان التطورات التي حدثت داخل العراق وخارجه تتطلب وضع اسس جذرية لقانون جديد يتلائم مع تطور قطاع النفط في العالم خلال نصف القرن السابق؛



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- تأسيس شركة غاز وطنية وتجنب حرق الغاز المصاحب وتطوير انتاجه ومعالجة الغاز الطبيعي؛
 - تأسيس شركة مصافي وطنية وبناء مصافي جديدة والمشاركة في بناء مصفى للتصدير ومصافي مشتركة في الدول المستهلكة للنفط؛
 - تأسيس شركة جديدة لخطوط الانابيب والمستودعات ومرافئ التصدير؛
 - خصخصة قطاع التوزيع للمنتجات النفطية؛
 - شركة مشتركة لناقلات النفط؛
 - شركة وطنية للصناعات النفطية؛
 - اكمال البنى التحتية اللازمة للقطاع كمشروع خطوط التصدير وحقن الماء.
5. تشجيع دخول القطاع الخاص العراقي في نشاطات القطاع النفطي، علماً بأن ليس هناك اتجاه نحو التنمية الاقتصادية والبشرية، او حتى توجه خاص لبناء قطاع خاص منتج، بل العكس، فالعراق ايضاً من البلدان الطاردة لمثل هذا التوجه.
6. ايجاد وضوح الرؤية حول قانون توزيع الموارد النفطية وقانون البترودولار.
7. تشجيع الاستكشافات النفطية والغازية والدخول في انشاء شركات مشتركة وذلك لزيادة وضوح الرؤيا للاحتياطي النفطي والغازي.
8. وضوح الرؤيا حول أفضل العقود لصالح العراق والشركات الاجنبية العاملة فيه، وتنظيم وجدولة جولات التراخيص.
9. تشجيع بناء شركات مشتركة للخدمات والصناعات النفطية.
10. البدء الجدي في تطوير الحقول المشتركة مع دول الجوار.
11. وضع خطة استراتيجية مع بقية القطاعات في العراق لبناء الدولة الانتاجية بدلاً من الدولة الريعية.



أوراق في السياسة النفطية

12. تشجيع الاستثمار الخارجي والداخلي في قطاعات النفط والغاز والصناعات النفطية.
13. بناء حماية امنية حديثة للمنشآت النفطية والغازية وخطوط الانابيب ومرافئ التصدير.
14. زيادة منافذ التصدير للنفط الخام والبدء بتصدير الغاز.
15. بناء ميناء حديث لتصدير واستيراد المنتجات النفطية والسوائل النفطية.
16. التنسيق والانسجام مع خطط القطاعات الطاقوية الاخرى في العراق كقطاع الكهرباء والصناعة والزراعة والمياه.
17. التنسيق مع المحافظات والاقاليم المنتجة للنفط وبدون الحاجة الى السلطوية المركزية.
18. تشجيع العمل الجماعي لقيادات القطاع وعدم التفرد باتخاذ القرارات، بحيث لا تبدأ مرحلة جديدة متغايرة كلياً لما سبقها عند تغيير المدراء العاميين او الوزير. ومن المفروض ان تكون القرارات بغية تحسين الادائية وتعديل القرارات السابقة، لا لتغييرها والانتقال من جيل عامل الى آخر وبصورة منسجمة.
19. تشجيع الانفتاح على منظمات الطاقة الدولية (اوبك، اوابك، منظمة الطاقة الدولية، معاهد الطاقة، ومعاهد البحوث والتطوير والمؤسسات البحثية والاقتصادية والجامعات العالمية).
20. التوجه نحو بناء كادر اداري كفوء بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والتأكيد بأن الانتماء لفئة معينة لا يعني قيام هذا الكادر بخدمة تلك الفئة فقط. ما هي الخسارة ان قامت محافظات العراق ومؤسساته المختلفة بتعيين المتقاعدين بوظيفة مستشارين؟ على شرط ان ينظر الى الكفاءة والخبرة والاختصاص وليس للمحاصصة والطائفية والاقليمية كما يحدث في الدول الاخرى.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

هذه الخطوات هي غيض من فيض، ولا يمكن ان تكون مستحيلة التنفيذ اذ وجدت العزيمة لاتخاذ الخطوات اللازمة، علماً بان لا يمكن تجزئة ذلك بتنفيذ جزء وترك الاخر. ويتطلب الامر اتخاذ قرارات او وضع قوانين ملزمة حتى لا يترك للاجتهادات الفردية.

اما علاقة قطاع النفط العراقي مع العالم الخارجي، فنشاط القطاع هو متعدد المراحل والتعقيد فيه ضمن علاقته مع الشركات النفطية العالمية التي تقوم بمشاركته في عمليات الاستكشاف وتطوير الحقول، الى علاقته مع شركات الخدمات النفطية التي تقوم باكمال البنى التحتية للقطاع، او مع الشركات التي ترغب في الاستثمار في انشاء المصافي، او الشركات التي تشتري النفط العراقي وعلاقة تسعييره مع تسعيرة النفوط الاخرى في المنطقة، والمنافسة الكبيرة مع النفوط الاخرى كنفوط السعودية وايران والامارات والكويت، وخاصة في السوق الآسيوية، وعلاقته داخل منظمة اوبك بعد حضور هامشي لعدة عقود، وكيف يمكن ان نفكر بان اي قرار يصدر يجب ان يكون في مصلحة العراق اولاً، وان مبدأ التعاون يجب ان يصب في هذا المضمار. وهل بإمكان اقتصاد العراق ان يتحمل لعدة سنوات اسعار نفط معقولة، ويقوم بموازنة اقتصاده الريعي على تحمل صدمات تأثير اسعار النفط عليه؟

7. التعاون مع دول الجوار

ان العراق، في خضم هذا العالم المعقد، ليس بجزيرة نائية. ولديه القابلية ان يقوم بمتابعة ومراقبة ما يحدث في العالم من تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتقدم التكنولوجيا وانعكاس ذلك على العراق.

لا يمكن للعراق ان يكتب له النجاح إذا اراد اكمال نشاطات القطاع النفطي والغازي بدون التعاون مع دول الجوار، ونخص بالذات دول الخليج العربي وايران وتركيا والاردن. ويمكن انشاء مجلس يسمى مجلس التعاون لدول الشرق الاوسط ليقوم بما يلي:

1. انشاء مجلس تعاون لدول الشرق الاوسط مشابه للسوق الاوروبية المشتركة.
2. وضع خطة مشتركة لاستغلال الغاز الطبيعي وتصديره مشتركاً.
3. وضع خطة لوضع صناعات كيميائية وبتروكيمياوية مرتبطة بالغاز الطبيعي والمنتجات النفطية، موزعة على دول مجلس التعاون المزمع انشاءه.
4. وضع خطة مشتركة للتصنيع والزام الدول الصناعية بإنشاء مصانع مشتركة في هذه الدول ودراسة ما تقوم هذه الدول باستيراده من الخارج،



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

- وخاصة السيارات ومعدات النقل واجهزة المنازل الخدمية وبناءها داخل بلدان مجلس التعاون .
5. تطوير الصناعات الموجودة في دول مجلس التعاون لدول الشرق الاوسط وتحديثها.
6. فتح الاسواق لهذه الدول للصناعات الحربية.
7. انشاء شركات مساهمة لهذه النشاطات تساهم بها دول المجلس ومواطنيها.
8. فتح المجال للقطاعات الخاصة في تلك الدول وتشجيعها حمايتها.
9. تنشيط منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط وتنسيق نشاطاتها مع مجلس التعاون للشرق الاوسط المقترح انشاؤه.

(*) خبير نفطي عراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعدة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 30 ايلول 2017

<http://iraqieconomists.net/ar/>